عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

انتفاضة الشرطة المصرية ضد الوزير والأخونة

■ القاهرة / متابعات:

بدأ الآلاف من أفراد وأمناء الشرطة، في ١٠ محافظات، وقطاع الأمن المركزي بشرق الدلتا، أمس الأول، اعتصاماً مفتوحاً أمام مديريات الأمن، احتجاجاً على قانون منع التظاهر الجديد، والمطالبة بإقالة وزير الداخلية، وتسليحهم بما يناسب المرحلة الحالية، فضلاً عن تحسين أوضاعهم المعيشية، وزيادة بدل المخاطر من ٣٠% إلى ١٠٠%.

وهدد الأمناء والأفراد، الذين اعتصموا في محافظات الإسكندرية والبحر الأحمر والمنوفية والإسماعيلية وبني سويف وأسيوط والشرقية والبحيرة والدقهلية وكفر الشيخ، بالدخول في إضراب شامل عن العمل حال استمرار تجاهل مطالبهم. وقرر الاتحاد العام لأفراد هيئة الشرطة بالقاهرة تأجيل الوقفة الاحتجاجية، أمام وزارة الداخلية، التي كان مقررا تنظيمها، أمس، إلى يوم ٢٢ مارس المقبل، باعتباره ذكرى أول مظاهرة لأفراد الشرطة عام ٢٠١١ بعد ثورة ٢٥ يناير، بسبب معلومات عن توجه بعض التابعين لمجموعات «بلاك بلوك»، إلى الوزارة في الوقت ذاته، لإحداث أعمال شغب.

ونظم المئات من الضباط والأفراد بمعسكرات الأمن المركزي في قطاع شرق الدلتا بمحافظة الدقهلية، وقفات أمام جميع المعسكرات، احتجاجاً على ما وصفوه بـ«أخونة» الداخلية، وتصديرهم في مواجهة غضب المحتجين على المشاكل بالدولة، دون تسليح، ورفض الوزارة تنفيذ مطالبهم.

من جهة ثانية، أحالت محكمة القضاء الإداري، أمس الأول، الدعوى المقامة من الناشط علاء عبدالفتاح، التي يطالب فيها بمنع استخدام الرصاص الحي، أو المطاطي، أو الخرطوش، أو قنابل الغاز، أو أي أسلحة أخرى تعرض حياة المتظاهرين للخطر- إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها.

رجال الشرطة ينتفضون ضد «مرسي»

في سابقة نادرة الحدوث، سلطت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية الضوء على التظاهرات التي نظمها المئات من رجال الشرطة ذوي الرتب المتدنية في مصر مطالبين بعدم استخدامهم كأداة للقمع السياسي في ظل حالة الإضطراب المستمر في البلاد.

وقالت الصحيفة أن رياح التغيير ومفهوم الحرية بدأ يصل إلى رجال الشرطة لينتفضوا ضد وزير الداخلية وضد هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على زمام الأمور في البلاد من خلال استغلال رجال الشرطة كأداة سياسية لقمع المعارضين من الشعب المصري، وهو ما دعا المئات من رجال الشرطة ليحتشدوا خارج مديرية الأمن المحلية في أكثر من عشر محافظات رافعين لافتات «نحن أبرياء من دماء الشهداء».

ولفتت الصحيفة إلى أنه رغم الإقبال الضعيف والأعداد القليلة، إلا أن التظاهرات مثلت موقفاً معارضاً من رجال الشرطة ضد الدولة نادرًا ما يحدث.

وأوضحت الصحيفة أن تلك التجمعات تعكس المخاوف بين العديد من رجال الشرطة من مغبة ردود فعل عنيفة من قبل الجماهير المصرية بعد أسابيع من الحملات الأمنية العنيفة ضد الاحتجاجات الشعبية المناهضة للحكومة.

وفي مدينة الإسكندرية، تجمع رجال الشرطة خارج مديرية الأمن وهم يهتفون «يسقط وزير الداخلية» و«لا لسيطرة جماعة الإخوان على الداخلية»، زاعمين أن جماعة الإخوان تسعى إلى تعبئة مؤسسات الدولة بأعضائها.

وذكرت الصحيفة أن احتجاجات الشرطة تأتي في الوقت الذي يناقش فيه مجلس الشورى، الذي يهيمن عليه الإسلاميون، قانوناً جديداً لتنظيم المظاهرات ويطالب المتظاهرين بالحصول على إذن من الداخلية لتنظيم احتجاجاتهم، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى مواجهات حادة مع الشرطة ورجال الداخلية.

مصر لم تجن الاستقرار والأمن

بعد مرور عامين على ذكرى الإطاحة بالرئيس السابق «حسني مبارك»، رأت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية أن الديمقراطية والحرية التي اكتسبتها ثورة يناير المصرية لم تجن السلام أو الاستقرار الأمني والاقتصادي؛ وإنما فَقط مزيدًا من الفوضى والاضطرابات والصراع المستمر على السلطة من جانب الفئات الحزبية المتناحرة.

ودللت الصحيفة على تحليلها من خلال التظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت في أنحاء البلاد منذ ذكرى اندلاع الثورة إلى الذكرى السنوية لسقوط «مبارك»، في الوقت الذي يرد فيه نظام الرئيس «محمد مرسي» بالطريقة المعهودة للأنظمة المستبدة، وهي موجة من الاعتقالات والضرب والاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية المتفاقمة التي اتسم بها حكم أول رئيس إسلامي للبلاد «محمد مرسي».

وقالت الصحيفة: إن التظاهرات اندلعت لتستهدف أماكن حيوية ورمزية في البلاد، حيث انطلقت سلسة من المظاهرات لتحتج أمام القصر الرئاسي، مرددين هتافات «الشعب يريد إسقاط النظام»، في حين توجهت مجموعات أخرى إلى مكتب النائب العام؛ مطالبين بالقصاص وبالعدالة في دماء هؤلاء الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن خلال انتفاضة 2011 حتى سقوط «مبارك» وانتهاءً بدماء من قتلوا في عهد «مرسي».

من جانبه، قال «أحمد محمد» طالب بالهندسة، ومحتج أمام الاتحادية «بالطبع أشعر بخيبة الأمل، فكل يوم تزداد الأمور سوءًا، ويتدهور الاقتصاد بشكل غير سابق وتنهار مؤسسات الدولة، ومع ذلك لا يعترف «مرسي» بكل ما حوله».

إسرائيل هل هي الحليف الوحيد لأميركا؟

أشار الكاتب الأميركي ماكس فيشر إلى عدد من الدول في الشرق الأوسط التي تعتبر حليفة أو شريكا إستراتيجيا للولايات المتحدة بأشكال مختلفة، وقال إن إسرائيل ليست الحليف الوحيد لأميركا في المنطقة كما سبق أن صرح أحد أعضاء الكونغرس الأميركي.

وأوضح فيشر في مقال نشرته له صحيفة (واشنطن بوست) الأميركية أن السيناتور جو مانشن صرح الأسبوع الماضي أمام لجنة القوات المسلحة بأن إسرائيل هي الحليف الوحيد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وقال الكاتب إن السيناتور الأميركي أكد هذه النقطة أثناء جلسة استماع خضع للاستجواب فيها تشاك هاغل مرشح الرئيس الأميركي باراك أوباما لتولي منصب وزير الدفاع في الإدارة الجديدة للرئيس.

وتساءل الكاتب عما إن كانت إسرائيل هي الحليف الوحيد لأميركا في المنطقة؟ وقال إن هناك عددا آخر من الحلفاء والشركاء الإستراتيجيين، موضحا أن تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو) تعد حليفا للولايات المتحدة، وإلى أن واشنطن نشرت على أراضي تركيا بعض القوات للدفاع ضد سوريا، وإلى أن ثمة تعاونا وثيقا بين تركيا والولايات المتحدة.

وأضاف أن هناك خمس دول عربية ليست أعضاء في حلف الناتو ولكن الولايات المتحدة تتعاون معها عن قرب في الشؤون الأمنية وتعتبرها شريكا إستراتيجيا، وبالتالي فهي تعتبر دولا حليفة، وتتمثل هذه الدول في الأردن ومصر والكويت والبحرين والمغرب.

تونس فككت شبكات إرهابية وتتوقع عمليات مسلحة..

وزير الداخلية: قضية اغتيال بلعيد إرهابية

■ تونس/ متابعات:

أعلن وزير الداخلية في الحكومة التونسية المؤقتة علي العريض أن هناك تقدما في التحقيقات في قضية اغتيال القيادي شكري بلعيد، وقال العريض في مقابلة مع التلفزيون التونسي إن هذه القضية «إرهابية» وقد تكشف عن تورط ما سماها بشبكات سياسية، وأضاف أنه يمكن الاستعانة بجهات أجنبية للمساعدة في التحقيقات.

في الوقت نفسه قال العريض وهو قيادي في حركة النهضة الإسلامية إن الأجهزة الأمنية تواصل ملاحقة شبكات أسلحة في تونس، لكنه أضاف أنه لا يستبعد وقوع عمليات مسلحة، وأكد العريض أن التحقيقات والملاحقات الأمنية كشفت عن وجود كميات من الأسلحة منها ما هو فردي يتم الاتجار به، ومنها ما يهرب من الحدود الليبية.

في هذا السياق أوضح أن الأجهزة الأمنية استطاعت تفكيك عدد من الشبكات الإرهابية، كما تقوم بحملة مداهمات لعدد كبير من المنازل في مختلف أنحاء الجمهورية يشتبه باحتوائها على أسلحة.

ولم يقدم العريض تفاصيل حول الشبكات الإرهابية التي فككت، علما بأن وزارة الداخلية التونسية سبق لها أن أعلنت عن اعتقال عدد من العناصر الإرهابية المسلحة، كما ضبطت كميات متفاوتة من الأسلحة والذخائر الحربية في أنحاء مختلفة من البلاد.

واعتبر أن بعض الاحتجاجات والمظاهرات الاجتماعية أو بعض الحوادث الكبيرة مثل حادثة اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، تعطل مواصلة ملاحقة العناصر الإرهابية، لأن الجهاز الأمني يكون مستنفرا لحماية الأمن العام.

وقال العريض إن الجهاز الأمني في بلاده يصعب عليه تجنيد طاقاته لحماية الأمن العام وفي نفس الوقت تتبع الإرهابيين والمسلحين.

ولفت الوزير التونسي إلى أن المؤسسة الأمنية سخرت أكبر طاقم ممكن لكشف حقيقة اغتيال بلعيد، مؤكدا أنه أعطى التعليمات لوضع جميع الإمكانيات تحت تصرف الفرقة التي باشرت التحقيق في القضية، حيث تقدمت التحريات والأبحاث للكشف عن هوية المشتبه به.

وتحذر الأوساط السياسية من تنامي العنف في تونس، ومن تزايد النشاط الإرهابي في البلاد، خاصة تهريب الأسلحة من ليبيا وتجنيد شباب التيار السلفي المتشدد للقتال في سوريا وفي مالي.

ويخشى مراقبون أن تتحول تونس إلى بؤرة للمجموعات الإرهابية، ومع ذلك تحاول الحكومة الحالية التقليل من شأن هذه التحذيرات التي وصلت إلى حد دق ناقوس الخطر بعد أن تبين أن الهجوم الذي استهدف منشأة الغاز الجزائرية في منطقة عين أميناس شارك فيه 11 تونسيا ضمن المجموعة الإرهابية المهاجمة.

من جانبها نفت وزارة الداخلية التونسية الثلاثاء وجود جهاز أمني مواز لجهاز الأمن الوطني، وذلك تعقيبا على تقارير إعلامية عن وجود مجموعات شبه أمنية تتولى حماية الممتلكات العامة والخاصة في الأيام الماضية.

وأكد خالد طروش المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية التونسية أن قوات الأمن الداخلي هي المخول لها قانونا الاضطلاع بمسؤولية تحقيق الأمن الوطني وحماية المواطنين ومكاسبهم بالتعاون مع قوات الجيش الوطني.

وأشار إلى أن وزارة الداخلية إذ تثمن مبادرة بعض المواطنين بحماية مناطقهم السكنية من أحداث العنف، «إلا أنها تنبه على أنه لا سبيل لأن يحل أحد محل الجهاز الأمني».

وذكر المتحدث أن قوات الأمن نجحت في السيطرة على أحداث الشغب التي رافقت الإضراب العام وموكب جنازة المعارض السياسي شكري بلعيد الذي تعرض لعملية اغتيال مؤخرا وإيقاف مرتكبيها.

واغتيل شكري بلعيد في 6 فبراير الجاري برصاص مجهولين وسط تونس العاصمة في سابقة لم تعرفها تونس منذ ستينيات القرن الماضي، فتحت الباب أمام عودة ظاهرة الاغتيال السياسي للبلاد.

كلمات

› طارق ترشيشي

هل بدأ مأزق الربيع الإسلامي؟

السؤال الكبير الذي يطرح نفسه اليوم في ضوء التطورات المتسارعة في تونس ومصر هو: هل بدأ «الربيع العربي» بالقيادة الإسلامية يدخل مرحلة الذبول؟ وهل باتت المنطقة أمام ربيع آخر بقيادات أخرى بما يكشف أن ليس للأميركيين وحلفائهم الغربيين أصدقاء دائمون، ولا أعداء دائمون، بل لهم مصالح دائمة تستخدم الجميع ولا تسمح لأحد باستخدامها؟

ففي تونس، يُذكّر المشهد الشعبي الغاضب الذي واكب تشييع القائد المعارض شكري بلعيد بعد اغتياله، بالمشهد التونسي الذي واكب إحراق محمد البوعزيزي نفسه في سيدي أبو زيد قبل عامين ونيّف، وتحركات الجيش التونسي في اتجاه العاصمة تذكّر بتحركات مماثلة له عشية اضطرار الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي إلى مغادرة البلاد في 14 كانون الثاني 2011، خصوصاً في ضوء تصريحات زعيم حركة "النهضة" الحاكمة الشيخ راشد الغنوشي لقناة تونسية محلية بأنه "باقٍ في العاصمة"، وانه لن يغادر تونس.

وصورة رئيس الوزراء النهضوي البارز حمادي الجبالي الذي خالف قرار حركته بإعلانه استقالة حكومته وتأليف حكومة تكنوقراط تدير البلاد على عكس ما قرره رفاقه، تذكّر بمشهد أركان نظام بن علي الذين تبرّأوا منه في اللحظة الأخيرة.

فهل دنت ساعة حكم النهضة الإخواني في تونس في وقت تجري زعزعة حكم "الإخوان المسلمين" في مصر، فيما يشقّ رئيس الائتلاف السوري المعارض الشيخ أحمد معاذ الخطيب عصا الطاعة لـ(الإخوان المسلمين)" السوريين بعد عامين من السيطرة على مجالس المعارضة السورية في الخارج وعلى الإئتلافات التي شُكّلت في هذه العاصمة أو تلك؟

هذه الأسئلة باتت مطروحة على نطاق واسع في ظل حديث عن مراجعة أميركية لسياسات ما بعد "الربيع العربي"، والتي بدأت خصوصاً بعد اغتيال السفير الأميركي في بنغازي على يد جماعات متشددة ما كان لها أن تصل الى ما وصلت اليه من نفوذ لولا مساندة حلف "الناتو" في ليبيا. ويقول سياسيون واسعو الإطلاع أن المأزق الذي يعيشه "الإخوان المسلمون" هذه الأيام مرتبط بإنقسام متنام بين حلفاء الأمس من عواصم المنطقة، فلم يبقَ لهم من سَند إلاّ رجب طيب أردوغان في تركيا وحكّام قطر في الخليج. علماً أن الغنوشي و"الإخوان" كانوا قد تعرّضوا لانتقادات في صحف سعودية، فيما بقي قائد شرطة دبي الفريق ضاحي الخلفان شاهراً سيفه على "الإخوان" وتنظيمهم وخلاياهم.

لكن السياسيين أنفسهم يعتقدون أن لهذا "المأزق الإخواني" أيضاً أسبابه الذاتية المرتبطة بميل جماعة "الإخوان" في هذه الدول الى الإستئثار والتفرّد وادارة الظهر لرفاقهم الذين جمعتهم بهم السجون والميادين في مراحل معارضة الأنظمة السابقة، لا بل أن بعضهم، كـ"الإخوان" في سوريا، مارس هذا النهج الإستئثاري وهو ما زال في المعارضة، وحتى قبل ان يصل الى السلطة.

وعلى رغم من اعتقاد العارفين بالأوضاع التونسية مثلاً، ان لا علاقة مباشرة لحركة "النهضة" باغتيال بلعيد، فإن الاحتقان الموجود في الشارع التونسي بات يتيح، لأي طرف ثالث ينتمي الى تنظيمات متشددة او غيرها، الإصطياد في الماء العكر، ومواجهة "الاخوان" ليس من جهة القوى القومية واليسارية والعلمانية فحسب، بل من جهة اسلاميين متشددين لا ينفكّون عن التشكيك بـ"اسلامية" "الإخوان"، لا بل أن بعضهم قد اعتدى مرتين على احد مؤسسي حركة "النهضة" ونائب رئيسها الشيخ عبد الفتاح مورو واتهامه بأنه يتساهل في امور الدين.

ويعتقد السياسيون انفسهم ان الموقف من الازمة السورية واستضافة تونس "مؤتمر اصدقاء سوريا" قبل عام تقريباً، قد سمح لمعارضي حكم النهضة بأن يتجرؤوا على رموزه ويشككوا بوطنيتهم ويتهمونهم بمغازلة الغرب وحتى اسرائيل. والجميع يذكر أن اولى التظاهرات المعارضة الجديّة لحكم النهضة قد حصلت امام الفندق الذي استضاف ذلك المؤتمر.

ويضيف هؤلاء السياسيون ان صمود سورية التي توقع لها حكّام تونس ومصر انهياراً سريعاً قد ساهم في ارباك هذه الانظمة وفي ايجاد قضية اضافية لمعارضيها، فتلاقى رافضو التدخل الخارجي في سوريا، ومؤتمرات اصدقاء سوريا هي احد ابرز عناوينه، مع معارضي "الاخوان" من كل حدب وصوب ليشكلوا حالة شعبية ضاغطة، واحيانا متمردة، لا يمكن مواجهتها الا عبر طريقين لا ثالث لهما: إما رحيل هذه الانظمة او قيامها بمراجعة جذرية تعيد الاعتبار لمبدأ المشاركة بين الجماعات المختلفة ولمبدأ المواطنة المتساوية بين كل ابناء الشعب. السياسيون الأكثر تشاؤماً يقولون ان السيناريو المعتمد حالياً هو سيناريو الفوضى الذي بشّر به جورج بوش الأب عام 1991 بعد الحرب الأميركية الاولى على العراق وتحدث عن "فوضى خلاقة" في المنطقة، ليعود جورج بوش الإبن ليستكملها بعد الحرب الأميركية الثانية على العراق عام 2003.

فهل تنجح الحكومات ومعارضاتها في كبح جماح هذه الفوضى؟ أم انها ستتحول ضحايا لها مثلما حصل مع المعارض التونسي بلعيد؟.

حول العالم

بابا الفاتيكان: استقلت بكامل إرادتي

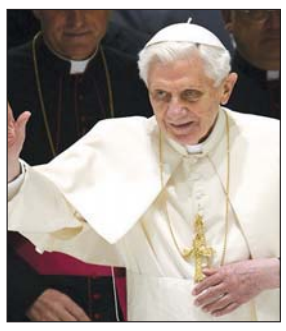

■ الفاتيكان / وكالات :

في أول ظهور علني منذ إعلان استقالته في مفاجأة مذهلة، أبلغ البابا بنديكت السادس عشر آلافا من المسيحيين أمس الأربعاء أن تنحيه عن كرسي البابوية جاء «لمصلحة الكنيسة».

وحظي البابا البالغ من العمر 85 عاما بتصفيق حاد لأكثر من دقيقة كاملة لدى دخوله القاعة التي غُصّت بالحضور بمناسبة ما يسمى بأربعاء الرماد. وتوافد المصلون قبل ساعات من العظة على الساحة التي تسع لـ12 ألف شخص.

غير أن اثنتين من أعرق وكالات الأنباء الغربية اختلفتا في وصف الحالة التي بدا عليها بابا الفاتيكان وهو يخاطب حشدا بلغ 8000 شخص.

ففي حين ذكرت أسوشيتدبرس أن البابا بدا منهكا وشاحبا، لكنه هادئ وتحدث بصوت ناعم، قالت رويترز إنه بدا قويا وقوطعت كلمته بتصفيق مدو من الحاضرين. وكرر البابا في خطبته باللغة الإيطالية ما سبق أن قاله لكرادلته الاثنين الماضي إنه لم تعد لديه القوة للاستمرار في منصبه.

وقال «كما تعلمون أنني قررت التخلي عن منصبي الذي أعطانيه الرب يوم 19 أبريل 2009». وأضاف «لقد فعلت ذلك بكامل إرادتي لما فيه صالح الكنيسة».

وأوضح الفاتيكان أن بنديكت لن يكون له أي دور في انتخاب خليفته، وسيكون تقاعده تقاعدا كاملا.

وينوي البابا المستقيل أن يعيش حياته مصليا في دير بركن قصي في الطرف الشمالي لحدائق الفاتيكان.

وكان البابا قد أعلن الاثنين عزمه ترك منصبه في 28 فبراير الجاري، وعزا قراره الذي فاجأ الكاثوليك في أنحاء العالم إلى تقدم العمر وثقل مسؤوليات المنصب.

وأعلن الناطق الإعلامي باسم الفاتيكان الأب فيديريكو لومباردي الاثنين الماضي إنه سينتخب بابا جديد قبل عيد الفصح في مارس المقبل، وأكد أن بنديكت سيقوم بجميع التزاماته قبل حلول 28من الشهر الجاري.

يذكر أن البابا الألماني بنديكت السادس عشر، واسمه الأصلي جوزيف راتزنغر، هو البابا رقم 265 في الكنيسة الكاثوليكية. وقد انتخب في 19 أبريل 2005 بعد وفاة البابا يوحنا بولس الثاني، وأقيم القدّاس الإلهي لتنصيبه في 24 أبريل من نفس العام، وتسلم مقاليد السلطة وفق تقليد الكنيسة الكاثوليكية في 7 مايو في كاتدرائية القديس يوحنا اللاتراني في روما.

وهذه هي المرة الأولى منذ 600 سنة التي يستقيل فيها بابا من منصبه، وكان آخر بابا استقال هو غريغوار الثاني عشر عام 1415.

حركة طالبان تطالب بسحب جميع القوات الأجنبية

■ كابول / وكالات :

اعتبرت حركة طالبان الأفغانية أن خطة الرئيس الأميركي باراك أوباما لسحب 34 ألف جندي من أفغانستان في غضون عام غير كافية، وذلك بينما سقط عشرة مدنيين معظمهم نساء وأطفال في غارة جديدة لقوات حلف الأطلسي (ناتو).

وقال المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد إن «الوقت قد حان ليعي الرئيس الأميركي أوباما وكل الدول المحتلة حقيقة هذه الحرب والالتفات إلى وضع شعوبهم ومطالبهم واحتياجاتهم».

وقال المتحدث «عليهم مغادرة أفغانستان في أقرب وقت ممكن ووضع نهاية للاحتلال، لأن القضايا الأفغانية لن تحل إلا بعد الانسحاب الفوري وعلى أيدي الأفغان أنفسهم».

كما قالت الأنباء من كابل إن طالبان تعد ذلك بمنزلة إعلان هزيمة، وتهدد بمواصلة القتال ضد القوات الأجنبية.

في مقابل ذلك، أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية عن استعداد القوات الأمنية المحلية لتولي المسؤولية بعد انسحاب حوالي نصف القوات الأميركية بحلول العام المقبل. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأفغانية محمد ظاهر عظيمي إن قوات الأمن الأفغانية قادرة على ملء الفراغ الذي سيخلفه انسحاب 34 ألف جندي أميركي في الأشهر الـ12 المقبلة.

وكان أوباما قد أعلن في خطاب حال الاتحاد عن سحب 34 ألف جندي أميركي من أفغانستان العام المقبل. وكرر الرئيس الأميركي تعهد بلاده بقيام أفغانستان موحدة وذات سيادة، مشيرا إلى أن «طبيعة الالتزام الأميركي في ذاك البلد ستتغير، إذ يجري التفاوض على اتفاق مع الحكومة الأفغانية يتركز على مهمتين، الأولى تدريب وتجهيز القوات الأفغانية، والثانية المضي بجهود مكافحة الإرهاب لملاحقة ما تبقى من القاعدة وحلفائها».

مجلس الأمن يدين بيونغ يانغ ويبحث فرض عقوبات

■ نيويورك/ وكالات:

أدان مجلس الأمن الدولي التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية الثلاثاء الماضي، ولوح بإجراءات مناسبة، في إشارة إلى عقوبات إضافية. لكن بيونغ يانغ هددت قبل ذلك باتخاذ خطوات تصعيدية في حال تم تشديد العقوبات المفروضة عليها.

وأدانت الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجلس بالإجماع التجربة النووية الكورية، وهي الثالثة بعد تجربتيْ عامي 2006 و2009، والأولى منذ تولي زعيم كوريا الشمالية الحالي كيم جونغ أون الحكم بعد وفاة والده في ديسمبر 2011.

واعتبر المجلس أن الخطوة التي أقدمت عليها بيونغ يانغ «تهدد بوضوح الأمن والسلم الدوليين، وتمثل خرقا خطيرا لقرارات الأمم المتحدة».

وتلا وزير خارجية كوريا الجنوبية كيم سونغ هوان -الذي ترأس بلاده حاليا مجلس الأمن- بيان المجلس الذي قال إنه سيبدأ فورا مناقشات تهدف إلى اتخاذ «إجراءات مناسبة» ضد كوريا الشمالية، دون أن يحدد طبيعتها.

لكن السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس تحدثت بوضوح عن عقوبات، وقالت إنه ينبغي ليس فقط توسيع العقوبات القائمة، وإنما أيضا تعزيز نظام العقوبات على بيونغ يانغ، بما في ذلك على النظام المالي في هذه الدولة، وحذرت كوريا الشمالية من مواجهة عزلة أكبر.

وقبل ساعات من الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن، قالت كوريا الشمالية إن التجربة النووية الجديدة «كانت مجرد أول رد نتخذه بأقصى قدر من ضبط النفس».

وجاء في بيان رسمي أنه «إذا واصلت الولايات المتحدة التصرف بعداء وتسببت في تعقد الوضع، فسنضطر لاتخاذ ردود أقوى مرة ثانية وثالثة بخطوات متلاحقة».

وقالت بيونغ يانغ إن التجربة النووية -التي تسببت في رجة أرضية بقوة خمس درجات على سلم ريختر- كانت ناجحة.

وأضافت أنها كانت أقوى من التجربتين الماضيتين، مشيرة إلى استخدام قنبلة أو عبوة أقل حجما.

وفي جنيف، قال مسؤول في بعثة كوريا الشمالية في مؤتمر حول السلاح إن بلاده لن تذعن لأي قرارات تتعلق بنزع أسلحتها بسبب السياسة الأميركية «العدائية» تجاهها.

وكانت بيونغ يانغ قد أجرت تجربتين صاروخيتين في الشهور القليلة الماضية، وتتوقع وكالة المخابرات الكورية الجنوبية أن تقوم بيونغ يانغ بتجربة أخرى في الأيام القليلة القادمة. وهناك تخوف من أن كوريا الشمالية توشك على إنتاج رؤوس نووية تقوم بتركيبها على صواريخ طويلة المدى.

وفي الأثناء، أعلن الرئيس الأميركي باراك الثلاثاء دعم بلاده لكوريا الجنوبية في مواجهة التهديد النووي الكوري الشمالي. وكان أوباما أدان في وقت سابق التجربة النووية واعتبرها استفزازا، داعيا إلى رد دولي قوي عليها.

وفي وقت لاحق، قال وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا إن كوريا الشمالية تمثل تهديدا لبلاده، وإنه ينبغي الاستعداد لذلك.